لهذا اختيرت المكلا

□ .. بعد خمسة عشر عاما على ميلاد وعودة الوحدة اليمنية انتقلت الاحتفالات بالعيد الخامس عشر إلى المكلا خاصة محافظة حضرموت.

ولاشك أن حضرموت الحبيبة تستحق كل الاهتمام والاجلال لموقعها التاريخي والعلمي والثقافي والفني والحضاري ولقد اصبغت الاسماع وتركزت انظار العالم على مدينة المكلا بصفة خاصة ومحافظة حضرموت على وجه العموم وإذا ما اضفنا إلى تلك المناقب لحضرموت المستقبل الواعد لأراضي حضرموت أكان ذلك فيما يتعلق بالمستقبل الزراعي أو فيما يختص بالثروة الحيوانية والسمكية أو في الجوانب الصناعية والتعريفية وهذا بالاضافة إلى أن أبناء محافظة حضرموت يملكون القدرات الفائقة للاستثمار وإقامة المشاريع الاقتصادية العملاقة التي سوف تعود على محافظة حضرموت وأبنائها وأبناء شعبنا بالخير العميم إن شاء الله، فالناس يشهدون لأبناء حضرموت بأنهم رجال اقتصاد وصناع نهضة علاوة على أن حضرموت بصفة عامة منطقة صناعة منذ قدم التاريخ ومازالت شهرة تلك الصناعات متداولة إلى اليوم ،أكان ذلك في مجال المنسوجات أو في المجالات الأخرى، وهاهي الأقدار تهيؤها وتؤهلها من جديد للبناء الحضاري والنشاط الاقتصادي لهذه المعاني كلها يدرك الانسان عمق وسعة نظرة الاخ المشير علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية في اختيار مدينة المكلا مكانا لاحتفالات شعبنا بالعيد الخامس عشر لعودة الوحدة التي تعد أعظم وأثمن انجازات الثورة اليمنية في السادس والعشرين من سبتمبر والرابع عشر من اكتوبر، فالوحدة اليمنية بكل المعايير والمقاييس تمثل أهم إنجاز في القرن العشرين .

وبالنسبة لجماهير شعبنا سواء في نظر الأمة العربية والإسلامية ، أو حتى في نظر العالم كله وحسب فخامة الاخ رئيس الجمهورية فإن الوحدة اليمنية خالدة في ذاكرة التاريخ، والوحدة مهما أطنبنا في وصفها فلن نعطيها الوصف الذي تستحقه بمعايير الإنجاز..

وحسبنا أنها عادت بنا إلى الأصل وأنها كبرت كتلتنا الجغرافية والديمقراطية والاقتصادية وبات لبلادنا امتداد يجري وينطوي على ثروة سمكية وفيرة ومتنوعة قل أن يوجد مثلها لأي بلد من بلدان الله الواسعة، ولو شئنا لقلنا أن وادي حضرموت يمكن أن يوفر لبلادنا الكثير من احتياجاتها الغذائية، فهو طيب التربة وعميقها وينطوي على حياة جوفية كثيرة، بيد أن هذا الوادي مؤهل لانتاج كل المحاصيل من حبوب وفواكه وحمضيات وتمور وحيوانات وكل أوراق البلاد تشهد بهذا، وعليه فقد كان اختيار عاصمة محافظة حضرموت موقعا للاحتفالات بالعيد الخامس عشر للوحدة المباركة اختيارا موفقا وحكيما ولا سيما إذا كانت المكلا نقطة البداية لاستراتيجية جديدة لتنقل الاحتفاظ بأعيادنا الوطنية بين كل محافظات البلاد، وهذه لو وجدت سوف تمثل خطة تنموية ولا نقيدها بخمسية أو عشرية فأعيادنا الوطنية كثيرة ولله الحمد علما بأن الشهرة رأسمال ومحط ثقة.

اليمن والأردن تجمعهما ارادة التغيير

د. محمد نعمان عمران

التغيرات السياسية والانقلابات العالمية الجارية أحدثت العديد من المتغيرات في نفسية واهتمامات المواطن العربي فما لم يعد الاهتمام بمتابعة الشأن السياسي العربي والمحلي بأني في مقدمة اهتماماته بل أصبحت الرغبة في التغيير والاصلاح وتبديل الواقع والظروف المحيطة تطغي على باقي الاهتمامات والأولويات، والمراقب والمتبع لما يجري من تغييرات وتطورات في العديد من الدول العربية يستطيع التمييز بين هذه المتغيرات التي تولد بعمليات قيصرية وتداخلات جراحية ويشوبها العديد من العوارض الايجابية والمضاعفات الخطيرة وبين هذه التطورات التي تأتي للدنيا طبيعة دون أية عوارض أو مضاعفات، فرياح التغيير هبت ولا يوجد من يوقفها .

وشعوبنا العربية كافة تواقة للتغيير والاصلاح المصنع بأيدي عربية مائة بالمائة . والذي يستمد جذوره من خيرات وعبر الماضي وأصالة من وحي العادات والتقاليد التي يشكل أساسها مجتمعا علنا .

التغيير المنشود هو ذاك التغيير الذي يضمن اشراك الموطن في اتخاذ القرارات المتصلة بحياته دون تهميش او أقصاء يزيد من غربة المواطن عن نفسه وقضايا مجتمعه .

وهو الذي يكفل الاندماج الاجتماعي ويعزز النسيج الوطني ويحقق تماسكه ويخلق اهدافا مشتركة واليات عمل متكاملة فهذا للتغيير المنشود .

ولا يمكن تصنيف اليمن والاردن الا في مقدمة الدول التي تنحو للتغيير والتقدم بشكل طبيعي، وكانوا من أوائل الدول التي استوعبت واستجابت للعنة العالم واتجاهاته الجديدة، وبدأت بدفع فاتورة هذه الاستحقاقات قبل ان تجبر على دفعها بالاكراه، كونها تمتلك من مقوماته وأدواته الكثيرة ،مما يساعدها على الحفاظ على منعة وسلامة اوطانهم، وتحديد مدى التكييف والاستجابة مع هذه المتغيرات .

والقيادة السياسية للبلدين متمثلة بالرئيس علي عبدالله صالح والملك عبدالله الثاني بن الحسين تتميز بامتلاكها الارادة التسامح ولغة العصر وطموح الشباب وخبرة الفرسان وهو ما اتاح تحديد الاتجاه وحسم الخيار باتجاه التغيير والاصلاح بعيدا عن المرواح والتردد وضياع الفرص .

فالتغيير بدأ بفكره ولكنه يحتاج الى عقول وجنود مؤمنين به، يحتاج الى مؤيدين ومنخرطين في ثناياه، ويحتاج الى ورش لا تتوقف عند النخب وانما يسري تأثيرها الى القاعدة الشعبية والفكرة يمكن لها ان تتحول الى ممارسة عملية في حال أقيمت الارادة السياسية مع آمال وطموحات الشعوب التواقة للحرية والتغيير، ممكن للفكرة ان تتحرك وتتحول الى واقع عند استثمار كل طاقات الشعب وقدراته الخلاقة لصالح التغيير .

فالتغيير لديه كلف واستحقاقات، وتحتاج ادارته الى وعي وحرص لتكون هذه الكلف قليلة او محدودة قياسا الى ما يراهن عليه أكثر به الشعب التواقة للاصلاح والتغيير دون الالتفات لقوى الظلام أو اولئك الذين خرجوا في نقد الاصلاح قبل ان يفهموه، الذين حكموا على الاشخاص لا على الأعمال، اولئك الذين تسيطر عليهم فكرة الثأر السياسي وتغلب مصالحهم الفئوية على المصالح العليا للوطن والمواطن، .

طريق الاصلاح اليمني والاردني المليء بالمصاعب يشدو لتحقيق العدالة والانفتاح الاقتصادي واحترام حرية الرأي والرأي الآخر، واحترام حقوق الانسان وتمكن المرأة من أخذ دورها في بناء المجتمع الأفضل، الاصلاح الذي يتكفل بإطلاق الطاقات الابداعية للشباب ودفع الدماء الجديدة وايجاد فرص العمل لهم واشراكهم في صنع القرار .

فتحية وفخر واعتزاز الى اليمن قيادة وشعباً وهم يجسدون الذكرى الخامسة عشرة لوحدتهم المجيدة، وهم أكثر عزما على الاستمرار في طريق الاصلاح والتغيير، وتحية عز لتسامي الأردني قيادة وهم يحتفلون في عيد استقلالهم الميمون في الخامس والعشرين من مايو وهم يسارعون الخطى ويقارعون الصعاب لبناء اردن المجد، واحة للديمقراطية والحرية .

* طبيب اردني مقيم باليمن

تهويد القدس بين الكنيست والكونجرس الأمريكي

د. أحمد يوسف القرعي

□ .. يتبارى كل من المجلسين: الكنيست الاسرائيلي والكونجرس الامريكي في إصدار المزيد من القوانين التي تحاول اسباغ شرعية اسرائيلية زائفة على المدينة المقدسة وكانت حكومة اسرائيل قد لجأت إلى الكنيست لاستصدار قرار لضم القدس منذ الاسابيع الأولى لاحتلال المدينة المقدسة في يونيو١٩٦٧م وتبع هذا استصدار قرارات وقوانين عديدة من قبل الكنيست وكان أبرزها واطولها القانون الأساسي الصادر في يوليو١٩٨٠م وغيره من القرارات والقوانين وبدأ الكونجرس الامريكي يجاري الكنيست منذ عام ١٩٩٠م عندما تبنى الكونجرس قرار مجلس الشيوخ رقم ١٠٦ الذي يعلن ان الكونجرس يؤمن بشدة بأن القدس ينبغي ان تبقى مقسمة وان تحترم بها حقوق كل الجماعات العرقية والدينية وتبع الكونجرس هذا بإصدار قرارات عديدة وكان اخطرها قانون الكونجرس بشأن القدس الصادر في ٢٤ اكتوبر١٩٩٥م.

ويأتي مشروع القرار الجديد الذي تقدم به السيناتور براونباك في ١٩ ابريل الماضي لاستكمال وتأمين وتأكيد كل القرارات السابقة واخطرها كما أشرنا قانون ٢٤ أكتوبر ١٩٩٥م وأعاد مشروع القرار الجديد المغالطات التي وردت أكثرها في القرارات السابقة وكأنها مرجعيات لهذا القرار ومن ابرز تلك المغالطات ان القدس كانت عاصمة الشعب اليهودي لأكثر من ٣ آلاف عام وانها كانت مركزية لليهودية وقد ذكرت في التوراة ــ انجيل اليهود ــ ٧٦٦ مرة والزعم بأنها لم تذكر بالاسم في القرآن وان القدس هي مقر الحكومة الاسرائيلية بما فيها الرئيس والبرلمان والمحكمة العليا.

ورداً على تلك المغالطات التاريخية التي يتبناها المجلس التشريعي لاقوي دولة في العالم تسجل الحقائق التاريخية التالية:

أولاً: ان العرب هم أساسا بناة القدس منذ آلاف السنين وعاشوا في القدس وعاصروا أحداثها بلا انقطاع عبر التاريخ القديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمة او طائفة أخرى من المحتلين والغاصبين والغزاة وعندما غزا العبرانيون القدس في نحو سنة ١٠٠٠ ق. م وأسسوا مملكة داود وسليمان عليهما السلام لم يحكموا القدس حكما موحدا سوى ٧٠ عاما فقط فقد تجزأت المملكة ثم انهارت وتوزع اليهود في الدول المجاورة على شكل جاليات في حين ظل سواء الشعب والحكام في القدس وفلسطين عربيا كنعانيا.

ثانيا: ان الكونجرس بمثل هذه الادعاءات والافتراءات جعل من القدس المركز الروحي لليهودية دون سواها من الاديان السماوية وجعل من اسرائيل دون سواها حامية حمى الاماكن المقدسة، وحامي حريات دخول معتنقي الاديان المختلفة.

ولا شك ان وقائع الاحتلال الاسرائيلي للقدس منذ عام ١٩٦٧م كافية للرد على مغالطات الكونجرس التي أوردها وكأنها نتائج مسلم بها، ونسجل هنا أكثر الوقائع خطورة لكي يدرك أعضاء الكونجرس كم هم منحازون إلى ادعاءات ومزاعم وأساطير اسرائيل، وتبدأ أكثر الوقائع خطورة بمحاولة احراق اسرائيل للمسجد الاقصى في ٢١ أغسطس ١٩٦٩م، ولم تكن هذه المحاولة الا بداية مخطط عاجل وآخر من أجل هدم المسجد الاقصى، وظهر هذا جلياً منذ اقتحام آرئيل شارون نفسه الحرم القدسي الشريف في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠م، وتحرشات اقتحام الحرم في الاسابيع الأخيرة.

والكونجرس الامريكي عندما يتناسى كل هذا وغيره الكثير من القرارات، ويكرر ادعاءات ومزاعم اسرائيل في قوانينه وقراراته يزج بنفسه دون ان يدري في معركة عقائدية على جبهة اسلامية مسيحية واسعة يشهد لها التاريخ وان أعلى مراتب التسامح الديني قد ازدهرت في القدس طوال ١٤ قرنا من الزمان تحت ظلال السيادة العربية الاسلامية.

ثالثا: ان الكونجرس قد أكد عدم إلمامه بالتاريخ عندما زعم ان مدينة القدس كانت ولا تزال عاصمة دولة اسرائيل!! والتساؤل المطروح لتفنيد هذا الادعاء التاريخي، أية مدينة اتخذتها اسرائيل عاصمة لها منذ اعلان قيامها في ١٤ مايو ١٩٤٨م، وما هي الملابسات التي أدت إلى اختيار القدس كعاصمة منذ (١٩٥٠م) تحديدا!؟ وأية قدس يقصد قانون الكونجرس؟

هل يعلم أعضاء الكونجرس ان زعماء اسرائيل قد اختلفوا فيما بين (١٩٤٨ و ١٩٥٠م) حول اختيار العاصمة بين ثلاث مدن ليس من بينها القدس، لقد اقترح بن جوريون مستوطنة كورنوب في النقب، وفضلت جولدا مائير مدينة حيفا، وأخيرا استقر رأي اللجنة الاسرائيلية المعنية باختيار العاصمة في ١٣ مايو ١٩٤٩م على اتخاذ احدى ضواحي تل أبيب عاصمة لاسرائيل.

جاء اختيار تل أبيب كعاصمة رغم قيام اسرائيل باحتلال القدس الغربية في غفلة من الزمن، عندما استغلت اسرائيل فترة الهدنة الأولى وتقدمت في ٢٩ مايو ١٩٤٨م نحو جدار القدس واحتلت بعض المواقع المهمة كاللد والرملة، وشقت طريقا بين تل أبيب والقدس واستمرت اسرائيل باستعداداتها العسكرية حتى الهدنة الثانية، حيث تحول الموقف العسكري لصالحها، مما دفع بالوسيط الدولي برنادوت إلى تقديم تقرير إلى مجلس الأمن، جاء فيه ان القدس تقع في وسط الاقليم العربي، وان أي محاولة لعزلها سياسيا أو غير ذلك عن الاقليم العربي المحيط بها تنطوي على صعاب جمة، ودفع برنادوت حياته ثمنا لهذا عندما اغتالته اسرائيل.

أما ملابسات اعلان القدس الغربية عاصمة لاسرائيل بعد ذلك، فقد جاءت في إطار سياسة فرض الامر الواقع التي أجادت اسرائيل استخدامها خطوة بخطوة، وكانت بدايتها عندما شكلت اسرائيل محكمتها العليا في القدس (١٥ سبتمبر ١٩٤٨م) وعندما أقسم حاييم وايزمان اليمين القانونية في القدس كأول رئيس لدولة اسرائيل في ١٧ فبراير ١٩٤٩م، تلي ذلك اصدار الكنيست بيانا (على استحياء) في ٥ ديسمبر ١٩٤٩م يعلن فيه ان القدس جزء لا يتجزأ من اسرائيل، وبعدها أعلن ابن جوريون فجأة نقل العاصمة إلى القدس في ١ ديسمبر ١٩٤٩م، وذلك بعد يومين فقط من صدور قرار الامم المتحدة بشأن تأكيد وضع وكيان القدس المستقل.

وبعدها أسرعت اسرائيل بمعدل نقل الدوائر الرسمية إلى القدس الغربية، فقد انعقد الكنيست الأول في المدينة بعد ٤٨ ساعة من اعلان ابن جوريون، ثم تبع هذا نقل بعض المؤسسات والوزارات كان أخطرها نقل الكنيست إلى مبنى مؤقت وسط المدينة في ١٣ مارس ١٩٥٠م، ونقل وزارة الخارجية ابتداء من يوليو١٩٥٢م إلى يونيو١٩٥٤م الخ، وهكذا فرضت اسرائيل سياسة الامر الواقع على القدس الغربية منذ وقت مبكر.

ولم يدرك قرار الكونجرس الاعرج عدم مشروعية اقامة مثل هذه المؤسسات في ظل الاحتلال العسكري الاسرائيلي للقدس الغربية، حتى ان اسرائيل نفسها لا تستطيع في أية مناظرة قانونية أو جلسة تحكيم دولي ــ انكار شرعية الوقع الخاص للقدس ــ لانها ــ أي اسرائيل ــ قبلت القرار رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين بشكل واضح، كما استندت اليه للإعلان عن قيامها كدولة يهودية عام ١٩٤٨م، وقد اعترفت اسرائيل ــ كذلك ــ وبصورة محددة ــ بالأثر القانوني لذلك القرار على المدينة المقدسة من خلال التأكيدات التي قدمتها للجمعية العامة عام ١٩٤٩م لدعم طلبها لنيل عضوية الامم المتحدة، وقد أعلن مندوب اسرائيل لدى المنظمة الدولية آنذاك (وهو أبا ريبان) أمام الجمعية العامة (ان الوضع القانوني للقدس يختلف عن وضع بقية فلسطين التي لاسرائيل حق السيادة عليها).

وأخيرا.. فليكن لنا لقاء آخر ان شاء الله لتفنيد المزاعم والادعاءات والمغالطات التي ترد في قرار يصدر عن مجلس تشريعي لدولة كبرى دون ان يكلف المجلس نفسه بتحري الحقائق التي تكتسب مرجعيتها من وقائع التاريخ ومختلف المواثيق والقرارات الدولية.

● كاتب عربي

آفاق

خبط عشواء!!

□ .. السيادات الوطنية بمفاهيمها التقليدية التي تعني السيطرة الشاملة للدول على ما يخص شعوبها وأراضيها والقوانين التي تشرعها والانظمة التي تطبقها آخذة في الانقراض لصالح انعتاق الشعوب من القبضة الحديدية للدول وخضوع الأراضي لقوانين عابرة للقارات تتجسد في الأسواق المفتوحة وانسياب السلع دون حواجز ورفع العمليات الجمركية والضرائبية ، وقد اسندت هذه المهام لمنظمة التجارة العالمية التي تراقب القوانين والأسواق وتمتحن الداخلين وتعاقب المارقين، وقد اثبتت هذه المنظمة التي لا تقبل أحكامها النقض سطوة هائلة، فرضاها اليوم هو السعادة بعينها للمشمولين بالرحمة وغضبها هو الجحيم عينه للمنبوذين وراء الأبواب الممنوعين من الدخول إلى جناتها التي تجري من تحتها الأنهار.

ولم يعد هناك من حلول بديلة أمام المترددين في الانضمام إليها سوى توفيق أوضاعهم مع أوضاعها وموائمة قوانينهم مع قوانينها ، علما أن مقاييسها ليست اقتصادية فقط وإنما تتجاوز ذلك إلى التفتيش في حقوق الانسان عموما وحقوق النساء خصوصا والحكم الصالح واعتماد الديمقراطية منهجا وصناديق الاقتراع حكما ، والمنظمة هي جزء مهم من منظومة عالمية متكاملة بدأت بإنشاء منظمة الامم المتحدة وقلبها الفاعل (مجلس الأمن) عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبزوغ نجم دول الحلفاء الديمقراطية، وانهيار دول المحور النازية والفاشية في كل من المانيا وايطاليا إضافة إلى البيانات التي جمعت إلى إدعاء الاصطفاء الجنسي النازي الرؤية الفاشية لاسفافات التاريخ على الحاضر ، ومزجت الرؤيتين في ألوهية الحكام الذين لا ينطقون عن الهوى وإنما هو وحي يوحى.

فضل النقيب

ومن بذرة الامم المتحدة توالدت واستنسخت وتواشجت شبكة عنكبوتية حكمها إلى حد ما توازن القطبين فلما انهار أحدهما اطلقت اجنحتها للريح.

الشاهد ان ما تراه من بزوغ حكومة عالمية تحكم بشكل أو بآخر هو تطور تاريخي محتوم بسبب انهيار المدافع الطبيعية التي كانت تحجز شعبا عن آخر فالصواريخ والطائرات لم تعد الجبال ولا البحار ولا الصحارى تعيقها ، والأقمار الاصطناعية تراقب العالم بأسره وتصدره وتدرس حركاته وتحركاته لحظة بلحظة والفضائيات تصب أمطارها وحممها داخل كل بيت بل وداخل كل غرفة بلا استئذان من حكومة أو من سيادة مفترضة ، وهي في حركتها الدائبة على مدار الساعة تغير العقول وتحفز رواكد النفوس ، تظهر المستور ، وتفضح المكنون وتقرأ (نون وما يسطرون).

وما كان لانبثاق النظام العالمي أن ينتظر أحدا أو يستأذنه ، من لا ينكر الآن في هذا الأفق فهو محكوم بالاخفاق والبقاء في ذيل المسيرة الانسانية ، كما هو شأن الكثير من الدول العربية التي لم تستطع كسر أصداف السلاحف التي تعيق حركتها وتسمم أوردتها ، وتمنعها من الاجابة الصحيحة على اسئلة الحضارة واستحقاقات العصر (وكثير من السؤال اشتياق) .. وكثير من رده تعليل، وذلك هو حالنا، فنحن لا نسأل لنعمل، ولا نرد لنحدد الاتجاه إلى الهدف، ومن لا يعرف هدفه فأنى له أن يعرف طريقه ، إن هو إلا خبط عشواء في ليل عاصف ممطر.

إعادة الوحدة.. المنجز الأعظم

محمد راجح سعيد

● تقاس إنجازات الشعوب بما يتحقق من إنجازات عظيمة وتحولات كبيرة في كل الأصعدة وإذا تمعنا ماتحقق لشعبنا اليمني من إنجازات خلال الخمسين عاماً الماضية سنجد أن الكثير من الإنجازات قد تحققت وفي المقدمة ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر المجيدتين إلا أن المنجز الأعظم يظل دوماً إعادة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م والذي تحتفل بلادنا هذه الأيام بالذكرى الـ١٥ لإعادتها.

لقد تحققت الوحدة في ظل ظروف صعبة جداً سواء على المستوى الوطني أو المستوى القومي، فعلى المستوى القومي الكل يعرف حال الوضع العربي فجاله لايرقى إلى تحقيق الحد الأدنى من التضامن العربي نتيجة للتمزق والتشرذم وكثرة الخلافات، وقد عكس ذلك نفسه على أوضاع الجامعة العربية والذي نادى الكثير، وفي مقدمتهم بلادنا على الإسراع في إصلاح أوضاعها حتى تتمكن من القيام بواجبها القومي خير قيام وبفاعلية أكبر، أما على المستوى المحلي فقبل إعادة الوحدة كان هناك نظامان مختلفان ومع ذلك فقد أثبت اليمنيون أنهم فوق الخلافات وفوق الأيديولوجيات وفوق الصراعات وخاصة السياسية فكان الاتفاق على إعادة الوحدة في ظل مساندة قوية من الشعب الموحد أصلاً، وفعلاً بعد خلافات وحوارات لأكثر من ٢٠ عاماً وحروب ومفاوضات شاقه تحقق الحلم اليمني الكبير وهو إعادة الوحدة المباركة، وقد كان هناك تخوف من عدم صمود الوحدة مثل ماحدث للوحدة المصرية – السورية والتي انهارت بعد أربعة أعوام من تحقيقها إلا أن الأحداث أثبتت صمود الوحدة وحتى عندما تعرضت لمشروع الانفصال عام ١٩٩٤م تمكنت الوحدة من الصمود والاستمرارية وذلك بفضل صمود القيادة السياسية والجيش والأمن والنقابات والشعب من أقصاه إلى أقصاه وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن مقومات الوحدة اليمنية صلبة ومتينة ومدعمة من القيادة السياسية والشعب والذي هو أصلاً موحداً إضافة إلى الحدود المشتركة والأسر الواحدة.

● فماذا بعد تحقيق إعادة الوحدة اليمنية؟

– إن المطلوب بعد ١٥ عاماً من إعادة الوحدة اليمنية هو تجديدها لأن التجديد شرط من شروط الاستمرارية ليس فقط للوحدة بل في كل مناحي الحياة والتجديد يتطلب المحافظة على كيان الوحدة وكذلك العمل والعمل الدؤوب حتى تتحقق الانجازات العظيمة في كل الأصعدة، كذلك هناك أمر مهم بصرف النظر على وجود الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية الصحافة، وهذا الأمر المهم هو اعتبار مصلحة اليمن العليا فوق كل اعتبار، أما إذا حدث العكس فستكون الخاسر الوحيد هي اليمن، لذلك نهيب بكل الأحزاب التعاون على النهوض بيمن الوحدة والديمقراطية والتعددية ومتجنبين الدخول في معارك هامشية والتي أثبتت أنها لاتعمل لمصلحة اليمن العليا ولأن الوحدة لن تنهض، كما أسلفنا في ظل الخلافات والمعارك الهامشية، فعلى الجميع التفاني وترك الخلافات الهامشية جانباً حتى يتم المحافظة على الوحدة وإنجازاتها واستمرارها وتجديدها .. فمتى تحقق ذلك فسيعكس إيجابياً على مستقبل مبشر بالخير لليمن، وخاصة على صعيد التنمية وفي كل المجالات.